



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع مشاركة المرأة في صنع القرار في المؤسسة الأمنية

آمال شاهر سلامة غروف

القدس-فلسطين

1440هـ / 2018م

واقع مشاركة المرأة في صنع القرار في المؤسسة الأمنية

إعداد:

آمال شاهر سلامة غروف

بكالوريوس ادارة أعمال من جامعة بيرزيت / فلسطين

المشرف: د. نايف جراد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص بناء مؤسسات من برنامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة/معهد التنمية المستدامة/جامعة القدس.

1440 هـ / 2018م



جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج بناء المؤسسات والتنمية الريفية

إجازة رسالة

واقع مشاركة المرأة في صنع القرار في المؤسسة الأمنية

اسم الطالبة : آمال شاهر سلامة غروف

الرقم الجامعي: 21410287

المشرف : د. نايف جراد

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ (20/12/2018) من اعضاء لجنة المناقشة التالية اسماؤهم وتواقيعهم :

- | | | |
|----------------|----------------------|-----------------------|
| التوقيع: | د. نايف جراد | 1. رئيس لجنة المناقشة |
| التوقيع: | د. عبد الوهاب الصباغ | 2. ممتحنا داخليا |
| التوقيع: | د. كفاح مناصرة | 3. ممتحنا خارجيا |

القدس - فلسطين

1440هـ - 2018م

الاهداء

إلى والدي اللذين برضاهما أحظى بتوفيق الله

إلى اخواتي

إلى ابني الغالي " زين الدين "

إلى زميلاتي في المؤسسة الامنية

وإلى جميع الاهل والاصدقاء

آمال شاھر سلامة غروف

إقرار

أقر أنا معدة هذه الرسالة انها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

الاسم: آمال شاهر سلامة غروف

التوقيع:

التاريخ: 2018/12/20

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين قال تعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم). صدق الله العظيم.

يطيب لي في مستهل هذه الرسالة أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمشرفي الفاضل الدكتور نايف جراد، لما قدمه من جهد في التوجيه والارشاد والمتابعة، وتوفير الدراسات والمصادر، مما كان له الاثر الاكبر في انجاز هذه الدراسة واخراجها بهذه الصورة .

وانتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الافاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة الدراسة و دورهم الكبير في اثراء الدراسة من خبراتهم و علمهم .

كما اتقدم بالشكر الجزيل لاعضاء الهيئة التدريسية في معهد التنمية المستدامة ، و الأساتذة الكرام الذين ما بذلوا علينا بعلمهم وجهدهم وتوجيهاتهم .

والى جميع الاهل والأصدقاء والزملاء، والى كل من ساهم وساعد في انجاح هذه الدراسة.

امال شاهر سلامة غروف

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن واقع مشاركة المرأة في المؤسسة الأمنية الفلسطينية وتأثيرها في مواقع صنع القرار. ولتحقيق أهدافها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أدوات البحث باستبانة صممت خصيصا لهذه الغاية.

تمثل مجتمع الدراسة جميع الاناث العاملات في المؤسسة الامنية الفلسطينية، وبلغ مجتمع الدراسة (1566) موظفة، وبلغت عينها الدراسة (520)، أي ما نسبته (33) % من مجموع مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، اهمها: أن واقع مشاركة المرأة في المؤسسة الامنية هو بدرجة متوسطة، وان نسبة تولي المرأة للمناصب القيادية في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ضئيلة، ولا تتناسب مع عدد المنتسبات إليها. وتبين انه يوجد وعي مرتفع لدى المرأة بأهمية مشاركتها ودورها في صنع القرار في المؤسسة الامنية.

على ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اجراء تعديلات على القوانين و التشريعات الفلسطينية للحد من التمييز ضد المرأة، وضرورة مواعاة هذه القوانين والتشريعات مع الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق التي انضمت اليها دولة فلسطين مؤخرا، ومع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وأن يجري دعم وتعزيز عمل وحدات النوع الاجتماعي في الأجهزة الأمنية ووضع خطة وطنية شاملة لدمج مفاهيم النوع الاجتماعي في السياسة الأمنية الفلسطينية، وأن تتخذ الجهات المسؤولة التدابير الضامنة لوصول المرأة الى المشاركة الفاعلة في مواقع صنع القرار. كما أوصت الدراسة بالعمل على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات العلمية المعمقة والمتخصصة على صعيد دمج النوع الاجتماعي في المؤسسة الأمنية.

كلمات مفتاحية

النوع الاجتماعي، المشاركة في صنع القرار، الاجهزة الأمنية الفلسطينية

Revealing the reality of women's participation in the Palestinian security establishment and its impact on decision-making positions

Prepared by: Amal Shaher Salameh Ghrouf

Supervisor: Dr. Nayef Jarrad

Abstract

This study aimed at revealing the reality of women's participation in the Palestinian security establishment and its impact on decision-making positions. To achieve its objectives, the researcher used the analytical descriptive method. The research tools were a questionnaire designed specifically for this purpose, and interviews were held with a number of gender unit officials in the Palestinian security services and with specialized experts in this field.

The study population represented all females working in the Palestinian security establishment. The study population reached (1566) female employees, and the sample reached (520) (33%) of the total study population.

The study found several results, the most important of which is that the reality of women's participation in the security establishment is medium, and that the percentage of women holding leadership positions in the Palestinian security apparatuses is small and disproportionate to the number of those who join them. It was found that there is a high awareness among women of the importance of their participation and their role in decision-making in the security establishment.

The study also found that the most important obstacles to women's access to decision-making centers are obstacles such as male culture, customs and traditions, and women's lack of awareness about their legal rights and their leadership roles.

In light of the results, the study recommended the need for amendments to the Palestinian laws and legislation to reduce discrimination against women

and the need to harmonize these laws and legislations with the agreements, treaties and

Charters recently joined by the State of Palestine and with the relevant

Resolutions of the United Nations. Gender in the security services and the development of a comprehensive national plan to integrate gender concepts into Palestinian security policy, and that the responsible parties take measures that guarantee women's access to active participation in decision-making positions. The study also recommended working on further scientific and specialized researches on the integration of gender in the security establishment.

Keywords

Gender, Participation in Decision-Making, Palestinian Security Establishment.

مصطلحات الدراسة:

الأجهزة الأمنية الفلسطينية: هي القوة المسلحة في البلاد وتتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات. (القانون الاساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2003, المادة (84) بند (1)). تتألف قوى الأمن من قوات الأمن الوطني وجيش التحرير الوطني الفلسطيني و قوى الأمن الداخلي و المخابرات العامة وأية قوة أو قوات أخرى موجودة أو تستحدث تكون ضمن إحدى القوى الثلاث(قانون الخدمة في قوى الامن الفلسطيني لعام 2005، مادة (3) تشمل: (الامن الوطني الفلسطيني، الامن الوقائي الفلسطيني، المخابرات العامة الفلسطينية، الشرطة المدنية الفلسطينية، الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، الحرس الرئاسي الفلسطيني، الدفاع المدني، المالية العسكرية، القضاء العسكري، الارتباط العسكري الفلسطيني، الضابطة الجمركية، الخدمات الطبية العسكرية).

العاملات في الاجهزة الامنية: النساء المنتسبات للأجهزة الامنية و الخاضعات لقوانين وشروط العمل العسكري والأمني وفق النظام و الهيكلية المتبعة في الدولة.(ابو صالح, 2009)

المشاركة: توسيع الدور الذي يقوم به المرؤوسين في عملية اتخاذ القرار حيث يتم الاخذ بالاقتراعات والتوصيات و الآراء الفردية و الجماعية التي يبديها المرؤوسون مما يمكن الوصول للقرارات الاكثر فعالية و ضمان سهولة تنفيذها (إسماعيل، 2010).

القرار: المقصود بالقرار في هذه الدراسة أنه هو إعطاء من له السلطة والقوة بموجب القوانين واللوائح، لأوامر وإرادات مثبتة تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة للمؤسسة، وسواء أكان هذا القرار إدارياً، أم قضائياً، أم تشريعياً، أو حتى قراراً داخلياً، فجميع هذه القرارات تحتاج إلى خطوات يسير عليها المدير في إصدار قراره (ابوسالم، 2016).

صنع القرار: اختيار طريق للسلوك بين عدة بدائل مع ملاحظه ان القرارات الهامة هي وليدة تقارير مدروسة. (المعجم الوسيط)

صنع القرار: في دراسة سييولوجيا الإدارة هو سلسلة الاستجابات الفردية او الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الانسب في مواجهة موقف معين
(<http://www.siironline.org/alabwab/algharar>).

وهي مراحل تتطلب من صانع القرار المرور بها للوصول الى مرحله اتخاذ القرار, فمرحلة اتخاذ القرار هي جزء من عملية صنع القرار, وهي احد مراحل صنع القرار واجتمع الباحثون ان هناك مراحل لصنع القرار بالرغم باختلافهم على عددها, وترتيبها و تبدأ هذه المرحلة بداية بتحديد وحصر المشكلة, تحليل وتقويم المشكلة, ومن ثم وضع المقاييس والمعايير, وجمع المعلومات حول المشكلة, صياغة واختيار الافضل, بالنهاية وضع الحل الامثل موضع التنفيذ. ويرى طومسون و تودين"ان مفهوم القرار ليس قاصرا على الاختيار النهائي بل انه يشير كذلك الى تلك الانشطة التي تؤدي الى ذلك الاختيار" (<http://www.siironline.org/alabwab/algharar>).

النوع الاجتماعي: "يشير اللفظ الى الادوار والعلاقات والسمات الشخصية، والمواقف والسلوكيات، والقيم التي يعزوها المجتمع للمرأة والرجل وعليه يشير لفظ النوع الاجتماعي الى الاختلافات المكتسبة بين الرجل والمرأة بينما يشير لفظ الجنس الى الاختلافات البيولوجية بين الانثى والذكر". (النوع الاجتماعي وأثره في تقييم اصلاح القطاع الامني ومراقبته وتحليله. (Nicola Popovic, 2008).

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

مقدمة

مشكلة الدراسة وأسئلتها

مبررات الدراسة

أهداف الدراسة

فرضيات الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

استعراض عام لفصول الدراسة

الفصل الاول

الاطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

تعد مسألة وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ومشاركتها الفاعلة من المسائل الأساسية، التي انصبت عليها اهتمامات الحركة النسوية العالمية تاريخيا. وقد حققت النساء نجاحات واضحة على هذا الصعيد، ويات الكثير من النساء، في العقدين الماضيين، يتبوأ مسؤولية مناصب قيادية مهمة في العديد من البلدان، بما فيها بلدان عربية وإسلامية، وفي فلسطين أيضا. لكن ورغم ذلك، لا نستطيع القول، أن ثمة مساواة تامة وإنصاف وعدالة شاملة في العلاقات بين المرأة والرجل في مختلف البلدان عموما، وفي البلدان النامية بشكل خاص، ولا في فلسطين أيضا. وهذا يعني ان التمييز لا زال قائما على أساس الجنس، وأنه لا زالت الكثير من العلاقات والأفكار التقليدية تتحكم بأدوار المرأة والرجل في المجتمع والدولة، مما يحرم المرأة من التمتع بمكانتها بشكل منصف في صنع القرار على المستويات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولإن المرأة تمثل نصف سكان العالم، وتعتبر عنصرا مهما في عملية التنمية واستدامتها، حيث لا تنمية بدون دور فاعل للحركة النسائية ومن الصعوبة بمكان إحداث تحولات اجتماعية دون مشاركة للمرأة بشكل فاعل، لاحظنا الاهتمام الكبير من المجتمع الدولي بضرورة تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاجتماعية والسياسية، وضرورة ازالة كافة أشكال التمييز ضدها، التي تعيق مشاركتها وتؤثر سلبا على التنمية في مختلف البلدان. وهذا ما أكدت عليه بوضوح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعروفة اختصارا ب"سيداو"، التي صادقت عليها الأمم المتحدة عام 1979. ولقد أصبح واضحا، في المواثيق والممارسات الدولية اللاحقة، أن وضع المرأة في أي مجتمع يعتبر مقياسا لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، وأصبح تقدم أي

مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها يعتبر ضمن سبيل للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية. ولئن كان الاهتمام بمشاركة المرأة قد تركز على الشأن التنموي بشكل عام، والمدني منه بشكل خاص، فقد جرى التنبه مؤخرا، إلى ضرورة ان تشمل هذه المشاركة أيضا المجال العسكري والأمني. وقد صدر قرار عن الأمم المتحدة بهذا الشأن في الثالث عشر من كانون اول/ديسمبر عام 1982، لكنه قرار لم تكن له قوة قانونية الزامية، وتبعته توجيهات بهذا الشأن صادرة عن مؤتمر نيروبي بكينيا عام 1985، وأخيرا صدر قرار مجلس الأمن رقم(1325)عام (2000) الذي يدعو الدول الأعضاء إلى تمكين نساء العالم، سواء اللواتي يعشن في دول الصراع، او اللواتي يعشن في مناطق حرة. ويدعو القرار إلى مشاركة النساء في مراكز صنع القرار من اجل الأمن والسلام، وكان هذا اول قرار يصدر عن مجلس الأمن يتناول واقع النساء في الدول التي تعاني من الصراعات المسلحة وفي مراحل ما بعد الصراع. ويؤكد القرار على ضرورة اشراك النساء في ترتيبات الأمن والسلام على الصعيدين الوطني والدولي، حيث أن تمثيلهن ومشاركتهن لها دور كبير في الأخذ بعين الاعتبار مصالح النساء والفتيات والأطفال، الذين يعانون أكثر من غيرهم جراء الصراعات المسلحة.

وفي فلسطين ثمة خصوصية على هذا الصعيد. ولكون الدراسة الحالية تتمحور حول تمثيل المرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار في المؤسسة الأمنية الفلسطينية، فلا بد من الحديث عن تطور مكانتها ودورها في المجتمع الفلسطيني، وصولا الى اليوم حيث باتت تتواجد في كافة مجالات العمل. حيث ساهمت المرأة الفلسطينية تاريخيا في مراحل النضال المختلفة، ولعبت دورا مهما منذ احتلال الجيش البريطاني لفلسطين عام 1917، ولاحقا في ظل الانتداب البريطاني الذي بدأ عام (1922)، واستمر حتى عام 1948، وكان لها دور واضح في ثورة 1936 - 1939، وفي المراحل التي تلت النكبة. ومن موقعها لعبت المرأة الفلسطينية لعبت دوراً ملموساً في بناء المجتمع، فهي ربة منزل أسهمت مساهمة كبيرة في الحفاظ على تماسك الأسرة وسد الفراغ الذي يسببه غياب رب الأسرة إما بسبب العمل أو تنقله بين المدن الفلسطينية أو البلدان العربية أو بسبب غيابه عن البيت للمشاركة في الأعمال الفدائية، أو بسبب الاعتقال او الاستشهاد، فمنذ بداية الاستيطان الصهيوني لفلسطين، خاضت المرأة الفلسطينية غمار الحياة السياسية عندما نظمت التظاهرات احتجاجاً على الاستيطان اليهودي في فلسطين، ثم أعقبها إنشاء الجمعيات الخيرية التي شكلت الانطلاقة الأولى للمرأة

الفلسطينية. وقد تعزز دور المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية، ولم يقف دور المرأة عند هذا الحد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث لم تكتف النساء الفلسطينيات في المشاركة السياسية، بل اتجهت للمشاركة في العمليات العسكرية والعمليات الفدائية، وساهمت في تنمية المجتمع وشاركت الرجل في كل شيء.

وكان لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية دور في تحفيز المرأة الفلسطينية و تعزيز إمكانيات تحقيقها لذاتها، وفسح المجال لها للتعبير عن امكانياتها و قدراتها في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتولي المسؤوليات فيها. وكان للسلطة اسهامها الواضح في تبني سياسات عززت من شأن المرأة ودورها وتطوير مشاركتها من خلال فسح المجال لها للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي وإثبات جدارتها كمشرعة وممثلة للشعب، و من خلال إتاحة الفرصة لها لإشغال مواقع مهمة في الوظيفة العامة، وكذلك إنشاء وزارة خاصة بالمرأة. وشجعت السلطة الوطنية الفلسطينية اعتماد نظام الكوتا الانتخابي في القانون، ووقعت وثيقة حقوق المرأة، وصادق الرئيس محمود عباس على اتفاقية (سيداو) التي تكفل إنهاء كافة اشكال التمييز ضدها. وعلى الرغم من تزايد مشاركة المرأة ومساهمتها في الحياة السياسية بدءا من وزيرة، مروراً بالتحاقها بالسلك الدبلوماسي، والقضاء والتشريع، مثل مشاركة (انتصار الوزير) و (حنان عشاوي) و(ريحة ذياب) في التشكيلات الحكومية، والدور الذي لعبته سابقا (حنان عشاوي) في المفاوضات وانتخابها لعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا، ورغم تزايد أعداد النساء، اللواتي وصلن الى مناصب عليا في الحكومة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، إلا انه ظلت هناك مساحات مغلقة امامها على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي(نزال، 2009). وظل السؤال عن ضرورة تمكين المرأة الفلسطينية من الوصول إلى مراكز صنع القرار، ووجودها الكمي والنوعي في هذه المراكز، مطروحا وبقوة، ولا بد من الكشف عن واقعه الحقيقي، وعن المعوقات التي تعترض سبيله.

إن المرأة الفلسطينية وبعد هذه المساهمات منها في العمل المؤسسي، أصبح اهتمامها يتركز على تأثير دورها على العمل نفسه، والسعي في الوقت ذاته الى تحسين مكانتها في العمل المؤسسي، ورفع مستوى هذه المشاركة، وصولاً الى تقلد المناصب المؤثرة والقيادية، التي تعطي المجال للمرأة الفلسطينية لتنبؤ المكانة التي تليق بها، وتجعلها شريكا حقيقيا في اتخاذ القرار، وليس فقط القيام